6

المشكلة السكانية

مشكلة اجتماعية لها خصوصيتها

تمهيد

أولاً : علم السكان .

ثانيا : المقاييس الديموغرافية الرئيسة .

ثالثا : أبعاد المشكلة السكانية .

رابعا : المشكلة السكانية واستنزاف الموارد .

خامسا : نظريات السكان .

سادسا : آثار المشكلة السكانية .

سابعا : مواجهة المشكلة السكانية .

- **تمهيد :**

تحظي المشكلة السكانية على المستوي العالمي بأهمية خاصة في عصرنا الحالي ، وذلك نتيجة للزيادة المتسارعة في عدد السكان ، فقد تضاعف عدد سكان العالم من 1.25 بليون نسمة إلى أن وصل 2.5 بليون نسمة في عام 1950 ، ثم تضاعف سكان العالم مرة أخرى خلال 37 عاماً فقط فيما بين عامى 1950 ، 1987 من 2.5 بليون إلي 5 بليون نسمة ، وقد بلغ نمو السكان في العالم حالياً مستوى أعلى مما كان عليه في أي وقت مضى بالأرقام المطلقة ، حيث تتجاوز الزيادات الحالية ٩٠مليون نسمة سنوياً، وطبقاً لإحصائيات الأمم المتحدة ، فمن المرجح أن تظل الزيادات السنوية في السكان أكثر من 90 مليون حتى عام 2015 ، وكان من نتائج هذه الزيادة عدم وفاء الموارد الاقتصادية بحاجات البشر ، حيث أصبحت الدول وخاصة النامية تعاني من مشكلات خطيرة أهمها نقص الطعام وتلوث البيئة وأزمة الإسكان وغيرها ، فالمشكلة السكانية تحدق بالعالم وتحيطه بسياج من الأخطار إن لم يكن واعياً لها متدبراً أموره من خلال استراتيجيات لمواجهة هذه الأخطار .

ويقصد بالمشكلة السكانية الوضع القائم في البلاد ، عندما يزداد عدد الناس ، دون أن يوافق هذه الزيادة ازدياد مناسب في التعليم وفى المرافق الصحية وفي الاقتصاد ، ويكون هذا النمو في الكم دون الكيف .

ونقول أنه توجد مشكلة سكانية عندما توجد الظواهر التالية :

1- يكون النمو السكاني أكبر من النمو الإقتصادي .

2- يكون الاستهلاك أكبر من الإنتاج .

3- يزداد طلب الأفراد لدخول المدارس ،أو لدخول المستشفيات ، وهذا كله يعني أن عناصر المشكلة السكانية يمكن تلخيصها في نقطتين :

(أ) معدلات مرتفعة للزيادة السكانية من جانب .

(ب) ومعدلات للتنمية لا تتناسب مع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية من جانب آخر مما يترتب عليه بالضرورة انخفاض مستوى المعيشة ، أو بمعنى آخر فإن المشكلة الكبرى العاجلة هي اختلال التوازن بين معدل النمو السكاني من جهة ، والمال والموارد اللازمة لسد حاجات الزيادات السكانية في العالم من جهة أخرى .

ويتضح لنا الحجم العالمى لهذه المشكلة إذا أدركنا أن هناك نحو 500 مليون نسمة في

العالم – في الدول النامية – يعانون من الجوع ، وأن أكثر الدول معاناة نتيجة أزمة الغذاء والقحط تقع في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وتشير معدلات الزيادة السكانية في معظم هذه الدول إلى انفجار سكاني محتوم [1] .

ويمكن تعريف المشكلة السكانية بأنها الخلل في التوازن بين موارد الدولة وحاجات السكان، أو بين معدلات التنمية الاقتصادية ومعدلات النمو السكاني ، وكلما اتسعت الفجوة بينهما انخفض مستوى المعيشة وتدنى بالنسبة للأسرة والفرد ، وبالتالي ينحدر المستوى الاجتماعي إلى مزيد من التخلف وعدم القدرة على الإنتاج نتيجة تدنى خصائص السكان حيث تتفاقم المشكلات الاجتماعية والبيئية.

وقد تصل مشكلة التزايد السكانى في وقت ما إلى مرحلة يصعب فيها توفير الغذاء ومتطلبات الحياة البشرية الأخرى للجميع ، فالسكان يتزايدون ويستهلكون كل ما تنتجه الأرض من نبات أو ثروة حيوانية تعيش على نبات الأرض أو ثروة معدنية أو غيرها، وهذه الموارد ليست بلا نهاية أو بلا حدود، وبالتالي فإن ارتفاع معدلات الاستهلاك بلا نهاية وعدم تجددها يظهر المشكلة بشكل واضح، والسبب في ذلك هو الإنسان غير القادر على فهم طبيعة العلاقة بين التزايد السكانى وأنماط الاستهلاك ، وكيفية التخطيط والاستثمار والعمل على تجديد وتنمية الموارد .

ومثل هذه المشكلة تكشف عن أن الإنسان هو مشكلة البيئة الأولى فهو لم يترك نظاماً فرعياً دون أن يعبث فيه، ولم يترك مكوناً من مكونات البيئة دون أن يتدخل فيه عن قصد أو دون قصد.

والإنسان رغم وعيه بخطورة الأمر يضيف الآلاف من الأطفال إلى رقعة محددة من الأرض ضاقت بمن عليها ، ولم تعد مواردها قادرة على الوفاء باحتياجاتهم [2] .

إن الأرض في الوقت الحاضر أصبحت أشبه بجزيرة يمكن أن يعيش عليها مائة من البشر، ولكن يعيش عليها بالفعل آلاف منهم ، يأكلون ويشربون ويتنفسون ويسيئون إلى الأرض والماء والهواء والتربة مما يجعل حياة البشر عليها شيئاً مستحيلاً ، فينظر كل منهم حوله متأملاً ، دون أن يدرك جوهر مشكلة البيئة .

فالمشكلة المترتبة على الزيادة السكانية ليست بالأمر البسيط كما أن الزيادة السكانية في العالم تسير وفق معدلات غير متكافئة ، فالدول المتقدمة إقتصادياً تزيد بمعدل لا يتجاوز0.7% في السنة وربما أقل ، على حين أن الدول المتخلفة اقتصادياً والتى نطلق عليها الدول النامية تزيد وفق معدل يصل في بعضها 3%.

وهنا يتضح أن الدول الصناعية المتقدمة بحكم التقدم الصناعي تستطيع أن تأوى عدداً كبيراً ومتزايداً من السكان كل سنة دون أن ينخفض متوسط دخل الفرد فيها نظراً لارتفاع معدل نمو دخولها القومية عموماً ، ولارتفاع دخل الفرد الذي يصل في بعضها إلى أكثر من عشرة آلاف دولار في السنة في المتوسط ، على حين أن الدول النامية تتصف الآن بانخفاض دخل الفرد في المتوسط [3] . بمعني أن الزيادة السكانية الكبيرة في عالم اليوم تتركز في الدول النامية التي مازالت بعد في أولى مراحل تنميتها الاقتصادية ، فازدادت بذلك فقراً على فقر ، وازدادت المشكلة السكانية فيها حدة على حدتها ، ونتيجة لهذا ولأسباب اقتصادية وسياسية أخرى عديدة اتسعت الهوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة الغنية وبين الدول النامية الفقيرة ، وأصبحت هذه الحقيقة بعداً سياسياً و اقتصادياً أصيلاً من أبعاد الأزمة الدولية المعاصرة التي تواجه عالم اليوم .

وعلى مستوى قارات العالم نجد أدني معدلات النمو السكاني في قارة أوروبا حيث يصل إلى 0.2% بينما تسجل القارة الأفريقية أعلى معدلات النمو في العالم والذى يقدر بحوالى 2.1% وأعلى معدلات النمو يصل إلى 3.1% ويوجد في غرب أفريقيا ، بينما أدني معدلات النمو والذى يصل إلى 0.1% فيوجد في غرب أوروبا ، ومن المتوقع أن تتناقص المعدلات السنوية لنمو السكان في أرجاء المعمورة كافة . إلا أن البلدان الأقل تقدماً ستظل ذات معدلات خصوبة مرتفعة ، وستستمر معدلات الخصوبة المنخفضة في البلدان المتقدمة .

كما أن سكان العالم يتوزعون على سطح الأرض توزيعاً غير عادل ، حيث يقطن نحو نصف سكان العالم فوق ٥٪ من مساحة اليابس ، في حين أن 5% من سكان العالم يعيشون فوق 57% من مساحه الارض .

ويتوزع سكان العالم العربي على قارتى أفريقيا وآسيا، حيث تستأثر أفريقيا بحوالي 70% من جملة المساحة ، ومجموع السكان على السواء ، بينما يزيد قليلاً نصيب آسيا العربية على 30% منهما .

ويعتبر معدل النمو السكاني في العالم العربى بصفة عامة من أعلى المعدلات في العالم، إذ يبلغ نحو 4% سنوياً ، وهذا يعني أن سكان العالم العربي يتزايدون في الوقت الحاضر بما لا يقل عن سبعة ملايين نسمة سنوياً، وتصل معدلات النمو السكاني في كل من السعودية وليبيا وقطر وسوريا والأردن إلى أكثر من 3.5% سنوياً ، بينما تسجل لبنان وتونس ومصر أدنى معدلات النمو السكانى في العالم العربى إلا أنها مازالت معدلات مرتفعة إذا قورنت بالقياس العالمي [4] .

وتعد المشكلة السكانية مشكلة نسبة وتناسب بين عدد السكان من جهة وبين موارد الثروة المستغلة من جهة أخرى ، فإذا كان معدل الزيادة السكانية في السنة أعلى من معدل زيادة مقومات العيش بدأ العد التنازلى لمشاكل الحياة الإنسانية في الظهور ، وبدأت معه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وربما السياسية ، وعلي العكس فإذا كانت معدلات الزيادة السكانية أقل من مثيلاتها في مقومات العيش الحضاري الجديد فإن التقدم الإقتصادي والاجتماعي سيحدث لا محالة ، ومن هنا فإن المشكلة السكانية تتصل بها ، لذلك فإن إحصائيات المواليد والوفيات ومعدلات الزيادة الطبيعية ومعدلات الهجرة ونسب السكان في الأعمار المختلفة أي الهيكل العمرى للسكان ، وغير ذلك من الإحصاءات الحيوية تنقل للباحث الواقع الذي يستطيع من خلاله الإفادة في تحليله لمشاكل المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية بل وأيضاً السياسية[5] .

فضلاً عن أهميتها في تصور ووضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية، فقد جاء الوقت الذي يمكن الاعتماد فيه على الأرقام التي تمثل الواقع والتى يجب أن توفرها الأجهزة الإحصائية كخطوة أساسية يمكن الاعتماد عليها في مواجهه أزمة السكان وعلاج المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها خاصة في المجتمعات النامية .

أولا : علم السكان :

اهتم القدماء بإحصاء الشبان القادرين على حمل السلاح، أو إحصاء فئات من السكان على دفع الضرائب ، ومع مضي السنين اهتم الأفراد والحكماء والحكومات بحساب معدلات المواليد والوفيات ومعدلات النمو السكاني وتعددت العمليات الحسابية لأبعد من ذلك ، فنشأ علم السكان الذي يهتم بدراسة التغيرات السكانية والإحصاءات المتنوعة المرتبطة بحركة السكان .

ويعرف العلم الذي يهتم بالإحصائيات الحيوية للسكان بالديموغرافيا البشرية Demog-raghy وهو يهتم بحساب بيانات عديدة منها ، تضاعف السكان ومعدلات الخصوبة، ومعدلات المواليد والوفيات وتوزيع الأعمار وغير ذلك من بيانات .

وقد بدأ أول تنظيم دولي يعمل في مجال السكان في عام 1952، وهو الاتحاد الدولى لتنظيم الوالدية (IPPF)، ويضم عدداً من الهيئات الأهلية غير الحكومية التي تعمل في مجال السكان وتنظيم الأسرة على مستوي العالم ، ويقوم الاتحاد بنشاط كبير في هذا المجال حتى اليوم ، وفى نفس العام أُنشئ مجلس السكان Councial Population في نيويورك ويعمل على مستوى العالم في هذا المجال .

وفى عام 1969 أُنشئ صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (UNFPA)ويعتبر أشهر مؤسسة دولية تعمل في مجال السكان ، وقد تغير اسمه إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهو أكبر مؤسسة دولية تعمل تحت مظلة الأمم المتحدة وتهتم بالإشراف والتمويل ومتابعة وتقييم الأنشطة السكانية في مختلف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

وفي عام 1979 عقد مؤتمر دولى للبرلمانيين عن السكان والتنمية في كولومبو بسريلانكا، وتم تشكيل اللجنة العالمية للبرلمانيين Global Committee for Parliamentariansوهي تعمل في مجال السكان .

وتهتم الدراسات السكانية عامة بثلاث نواح أساسية هي :

1- **حجم السكان** : ونعنى به مجموع عدد السكان ، وما يطرأ على هذا الحجم من تغير، زيادة كان أو نقصاً ، وأثر هذا التغير وما يعنيه من ناحية حالة السكان عامة وارتباطه بعوامل وظروف معينة تحدد هذا الحجم وتؤدي إليه.

2- **توزيع السكان** : وما يطرأ على هذا التوزيع من تغير ، ونعني به مدى انتشار السكان في مناطق المجتمع المختلفة وكثافة توزيعهم في تلك المناطق ، مع تقسيمهم إلى مناطق حضرية وأخرى ريفية .

3- **خصائص أو صفات السكان** : ومدى اختلاف هذه الخصائص من مجتمع لآخر ، ثم مدى تغير أو ثبات هذه الخصائص وأثر كل ذلك على السكان، أي (السمات السكانية ونسبتها).

وعلى الرغم من تحديد هذه النواحي الثلاث الأساسية للدراسات السكانية كما لو كانت منفصلة عن بعضها ، فإن هذا لا يعني أنه في الاستطاعة دراسة أية ناحية منها منفصلة عن الناحيتين الأخرتين ، فنمو السكان يؤثر في توزيع السكان ، أو دون اعتبار لصفات أو خصائص السكان في المنطقة موضوع الدراسة ، وهذا بالإضافة إلى أن طبيعة النمو – زيادة طبيعية أو هجرة – تحدد إلى مدىً واسع كثيراً من خصائص السكان في فترات النمو المختلفة ، وبالتالي فإن لتكوينهم أثراً ملحوظاً على النمو والتوزيع[7] .

فالدراسات التي تدور حول حجم السكان تؤكد أن مجرد التغير الذي يحدث في حجم السكان في مجتمع من المجتمعات أو في دولة من الدول أو حتى في العالم ككل من شأنه أن يخلق أوضاعاً اجتماعية مختلفة ، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بدراسة هذا التغير ، لما يرتبط

بذلك من محاولة للتوفيق بين التغير الحادث وبين الأوضاع الاجتماعية السائدة في المجتمع ، فالزيادة السريعة بين سكان مجتمع حضري تصاحبها في الوقت نفسه الحاجة السريعة إلى المدارس والملاعب للصغار ووسائل الترفيه أو تمضية وقت الفراغ للكبار، والتغيير في طرق النقل ووسائله ، وعلى العكس من ذلك تظهر كثير من المشاكل الأخرى والتى تتعلق بالمجتمعات التي يتضاءل عدد سكانها كما يحدث في بعض المجتمعات الريفية .

وكذلك التغير في توزيع السكان في مساحة معينة تنشأ عنه تغير نسبي في أهمية النشاط الاقتصادي في هذه المساحة ، والتغير في التوزيع أو في حجم السكان النسبي في مجتمع بعينه أو منطقة بذاتها يحدث من وجهة النظر السكانية بطريقتين :

الأولى : أن سكان مجتمع ما قد تزيد بينهم نسبة المواليد عن الوفيات عنها في مجتمع آخر فيزداد تبعاً لذلك بنسبة أكبر .

الثانية : الهجرة وذلك حين ينتقل الناس من منطقة إلى أخرى فتقل نسبة الزيادة تبعاً لذلك في المنطقة التي هاجروا منها بينما تزداد في المنطقة التي هاجروا إليها .

ولدراسة التغير في توزيع السكان أثره وأهميته أيضاً في مختلف الأعمال وتحقيق المشروعات، فمن الواضح أنه عندما يوجد الناس توجد الأسواق ، ولهذا أثره في ظهور الاهتمام بالتغيير الذي يحدث في توزيع السكان عند إنشاء المصانع الجديدة أو عند وضع خطط للبيع والتسويق أو عند البدء في تنفيذ بعض المشروعات الكبيرة ذات الطابع الإقتصادي أو العمراني [7] .

أما الخصائص أو الصفات السكانية التي يتميز بها سكان المجتمع ، فهي تختلف إلى حد كبير أو قليل من مجتمع لآخر ، فكل من النوع والسن والجنس له أهمية في بعض المجتمعات التي يختلف مواطنوها بشكل واضح من هذه الناحية ، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية ، وحيث يجمع مواطنوها بين الأجناس الثلاثة الأبيض والأسود والأصفر ، أو كما هو الحال في جمهورية جنوب أفريقيا حيث تجمع بين الجنسين الأبيض والأسود .

وإلى جانب هذه الخصائص الطبيعية نجد عدداً آخر من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية الجديرة بالدراسة ، وهي خصائص لا تقل أهمية عن الخصائص الطبيعية ، إذا أردنا فهم الاختلافات بين المجتمعات .

ففي الدراسات السكانية لا يمكن أن نفصل بين كل من الخصائص الطبيعية والاجتماعية

والاقتصادية ، ذلك لأن الاختلافات بين السكان في نسبة الذكور إلى الإناث ، أو في توزيع فئات السن المختلفة ، أو في نسبة توزيع مواطنيها حسب الجنس الذي ينتمون إليه ، كل هذه الاختلافات تؤثر في الظروف الاجتماعية السائدة في أي مجتمع حسب اختلاف نسب توزيع هذه الخصائص .

ثانيا : المقاييس الديموغرافية الرئيسة :

يستخدم الباحثون في ديناميات السكان عدداً من المفاهيم والمصطلحات التي تبين التغيرات التي تحدث في النمو السكاني ، والتي من أهم صورها البيولوجية حركة المواليد والوفيات والتى تؤدي إلى تغير في حجم السكان سواء كان ذلك بالزيادة أو النقص وهو ما يعرف بالنمو الطبيعي للسكان ، والبيانات السكانية تعد مادة أساسية للديموغرافيين الذين يحصلون عليها من عدة مصادر أساسية هي :

- التعدادات الرسمية :

حيث تقوم كل دولة كل عدة سنوات بإحصاء عدد السكان ، وتسجيل البيانات الخاصة بهم، والتى منها جنس الفرد وعمره وديانته وحالته التعليمية والنشاط الذي يزاوله ، ومن هذه البيانات يمكن التعرف على العدد الإجمالى للسكان وتوزيعهم الجغرافي والتغيرات الحادثة في حجم السكان وأنواع الأنشطة التي يمارسونها وعدد الأفراد في الفترات العمرية المتنوعة وغير ذلك ، ويمكن تعريف تعداد السكان بأنه جملة العمليات الخاصة بحصر وتجميع ونشر المعلومات الديموغرافية الخاصة بمجموع السكان المتواجدين داخل حدود معينة في فترة زمنية محدودة .

- الإحصاءات الحيوية (التسجيل) :

وهي تتضمن مجموعة من الإحصاءات المتنوعة التي تتم بطريقة منظمة ورسمية في الدول ، كما في تسجيل المواليد والوفيات وحالات الزواج والطلاق والإحصاءات العسكرية وتسجيل المجندين والملتحقين بالوظائف المتنوعة ، كما يتم عمل إحصاءات خاصة بالهجرة سواء كانت هجرة دولية أي هجرة من دولة لأخرى ، أو هجرة داخل حدود الدولة الواحدة أي ما يعرف بالهجرة الداخلية [8].

ومن المقاييس الديموغرافية الرئيسة التي توضح التغيرات الحادثة في حركة السكان ما يلي :

- معدل المواليد :

ويطلق عليه معدل المواليد الخام ، ويعرف بأنه عدد المواليد الأحياء لكل ألف نسمة من السكان في منتصف السنة ، ويتم حسابه بقسمة عدد المواليد المسجلين إلى جملة عدد السكان في منتصف السنة لمنطقة جغرافية محددة ، وعادة ما تحسب هذه المعدلات على أساس ألف فرد .

$$\text{معدل المواليد الخام} = \frac{\text{إجمالي عدد المواليد في السنة}}{\text{عدد السكان الكلي في السنة}} \times 1000$$

- معدل الوفيات :

ويطلق عليه معدل الوفيات الخام ويعرف بأنه نسبة جميع الوفيات المسجلة خلال سنة معينة إلى عدد السكان الكلى في منتصف السنة لمنطقة جغرافية محددة ، وعادة ما تحسب هذه المعدلات على أساس ألف فرد .

$$\text{معدل الوفيات الخام} = \frac{\text{إجمالي الوفيات المسجلة خلال السنة}}{\text{عدد السكان الكلي في السنة}} \times 1000$$

- معدل الخصوبة العام :

وتقدر بعدد المواليد الأحياء لكل ألف امرأة في سن الحمل وفي سنة محددة ، وهي عبارة عن النسبة بين العدد السنوي للمواليد إلى عدد السكان من الإناث في سن الحمل ، ويحدد بعض الديموغرافيين سن الحمل للنساء بين 15 إلى 44 سنة ، ويحدد فريق آخر سن الحمل بين 15 إلى 49 سنة وتصاغ طريقة الحساب كما يلي :

$$\text{معدل الخصوبة العام} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء}}{\text{عدد النساء القادرات على الحمل في منتصف السنة}} \times 1000$$

- معدل الزيادة الطبيعية :

الزيادة الطبيعية التي تطرأ على شعب هي عدد مطلق ، نحصل عليه بطرح عدد الوفيات الكلى من عدد المواليد الكلى في سنة ما ، وإذا كان عدد الوفيات أكثر من عدد المواليد فإن الزيادة الطبيعية تكون زيادة طبيعية سالبة أو نقص طبيعى ، ولا تحسب الهجرة في الزيادة الطبيعية .

ومعدل الزيادة الطبيعية يعبر عنه بعدد في الألف كل سنة ، يمكن الحصول عليه بطرح معدل الوفيات من معدل المواليد .

الزيادة الطبيعية = عدد المواليد في السنة – عدد الوفيات في نفس السنة

معدل الزيادة الطبيعية= معدل المواليد في سنة ما– معدل الوفيات في نفس السنة

ومعدل الزيادة الطبيعية في بلد ما يساعد في معرفة المدة التي يستغرقها هذا البلد في الوصول إلى حجم معلوم ، إذا استمرت المعدلات بالمستوى نفسه، وبالتالي يمكن بمعرفة هذا المعدل حساب عدد السنوات اللازمة لتضاعف السكان ، فإذا كان المعدل السنوي للزيادة الطبيعية 1% فإن عدد السكان يتضاعف في 70 سنة فقط لأن الشعوب تتزايد وفقاً لمبدأ الفائدة أو الزيادة المركبة وليس بمبدأ الزيادة البسيطة .

ومن المصادر التي يتم الحصول منها على إحصاءات سكانية استطلاعات الرأى وعمليات مسح العينة . كما يهتم علماء الديموغرافيا البشرية بجمع البيانات والإحصاءات عن الأفراد في فئات السن المختلفة من الذكور والإناث وتلخيص هذه البيانات في جداول أو عن طريق رسوم بيانية ، وأسهل أنواع التمثيل البياني فهماً هو النوع الذي يطلق عليه الهرم السكانى، والذي يساعد في فهم التركيب العمري والنوعي لمجموعة من السكان، ومن خلال فحص الأهرامات السكانية يمكن معرفة نسبة الأطفال وصغار السن إلى مجموع السكان أو إلى من هم في سن العمل ، ويمكن أيضاً أن نتعرف على نسبة الشيوخ والعجزة إلى نسبة العاملين المنتجين وغير ذلك من النسب التي تهم الباحثين والمهتمين بالإحصاءات السكانية .

وقد يظهر عدم تناسق في شكل الهرم السكانى ، ويكون ذلك دليلاً على وجود تغيرات طارئة تعرض لها المجتمع كالحروب أو المجاعات أو الأوبئة، ولذلك تظهر فجوات في الهرم السكانى في فئات سنية معينة ، وتتخذ الأهرامات السكانية أنماطاً معينة تختلف في أشكالها باختلاف التركيب السكانى للبلد الذي يمثله الهرم [9] .

ثالثا : أبعاد المشكلة السكانية :

يمثل السكان العنصر الدينامى لأى شكل من أشكال البناء الاجتماعي ، وبدون وجود العنصر البشري ينتفى وجود البناء الاجتماعي ، لأنه يرتبط بالسكان ارتباطاً شديداً ، ولا توجد ظاهرة سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية إلا وكانت تخضع لظروف السياسات السكانية القائمة داخل ذلك المجتمع ، حيث يكون العنصر البشري هو أساس أي تغير

اجتماعي سواء داخل المجال الفكرى أو المادي ، فضلاً عن أي زيادة أو نقص في السكان يؤثر على البناء الإقتصادي وقوة العمل وكذلك على البناء الاجتماعي .

فالمشكلة السكانية وثيقة الصلة بالعديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهامة في المجتمع ، ودراسة المشكلة السكانية لا تتم في فراغ ، وإنما تتم في اتصالها بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع .

وفيما يلي نعرض للأبعاد الثلاثة تلك الأبعاد المتداخلة والتى تتصل اتصالاً مباشراً بحياة المواطنين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية :

1- السكان ظاهرة اجتماعية .

2- التضخم ا لسكانى ظاهرة سياسية .

3- السكان ظاهرة اقتصادية .

وفيما يلي نتناول كل من هذه الظواهر المرتبطة بالمشكلة السكانية بالتوضيح [10] :

1- **السكان ظاهرة اجتماعية :**

إن تكدس السكان في الكيلو متر المربع في المدن والهجرة إلى الخارج ، وانشغال المرأة بدخولها ميدان العمل جنباً إلى جنب مع الرجل ، ثم اشتغال الأطفال الصغار في بعض المجتمعات الزراعية المتخلفة .. يترتب على هذا كله سلوك إنسانى معين سواء من جانب الحكومات أو الأفراد كرد فعل للمشكلة هو في ذاته ظاهرة ذات بعد اجتماعي ، والنظرية السكانية الحديثة وخاصة ما يتصل منها بالاقتصاد الجزئي تقول أن وجود مشكلة تضخم سكانى في مجتمع ما لا بد أن تؤدي بهذا المجتمع إلى إشباع سلوك اجتماعي خاص بإنجاب الأطفال يتفق مع المستوى الاجتماعي والثقافى لهؤلاء الأفراد ، فعدد الأطفال المولودين في مجتمعات غنية وذات حضارة وثقافة غربية مرتفعة يختلف هو وعدد الأطفال في مجتمعات متخلفة .

ولقد عبر عن ذلك العالم الأمريكي المعاصر كزنتس Kuznetsمبيناً الأسباب الاجتماعية في كل من النفسية البشرية الغنية والفقيرة ، حيث يشير إلى أن شعوب الدول النامية تختلف من حيث الخصوبة والإنجاب عن شعوب الدول المتقدمة . فالدول النامية تتميز بمعدلات خصوبة مرتفعة ، لأن الظروف المعيشية تحتم على الأفراد أن يزيدوا من عدد أطفالهم لزيادة المعروض من اليد العاملة داخل العائلةْ الواحدة ، لما في ذلك من ضمان مادي ومعنوى لهذه

العائلات ، فالحالة الاجتماعية السيئة والظروف بالغة الصعوبة التي عاصرت المجتمع الإنجليزى في أعقاب الثورة الصناعية مباشرة هي انعكاس مباشر لزيادة السكان في ذلك الوقت .

إن زيادة السكان في الدول النامية وتكدسهم في بعض المدن الرئيسية دون ضابط ودون سياسة سكانية رشيدة لا بد وأن يتولد عنها شرور وكوارث اجتماعية خطيرة تهدد الجانب الاجتماعي كله ، فانتشار الجرائم والفقر والبطالة وغير ذلك من الآفات الاجتماعية هي انعكاس مباشر للأثر الاجتماعي الذي تحدثه الزيادة السكانية [11] .

2- **التضخم السكاني ظاهرة سياسية :**

التوترات السياسية العديدة التي نراها بوضوح في مناطق الانفجار السكانى قد تكون نتيجة غير مباشرة للتزايد السريع والمتواصل للأعداد السكانية في تلك المناطق ، ويتفق هذا الرأى مع آراء الذين يرجعون سبب الحرب كظاهرة في غاية التعقيد إلى سبب سكانى بحت .

إلا أنه رأى غير صحيح ، فقد ترجع بعض الحروب القديمة إلى أسباب متصلة بالازدحام السكانى إلا أن القرن العشرين وأحداثه الخطيرة والعنيفة أثبتت أن الحرب لا ترجع إلى أسباب سكانية ، وإنما إلى أسباب تتصل بطبيعة الشعوب نفسها ، وبالسياسة الاستعمارية واختلاف المذاهب والنظم المعاصرة فضلاً عن أسباب تتصل بالنواحي النفسية المتصلة بالشعوب ، ويمكن القول أن الحرب الحديثة ظاهرة معقدة متشابكة لا يمكن إرجاعها إلى سبب معين بالذات سواء أكان سكانياً أم اقتصادياً أم تاريخياً ، لأن المشكلة أعقد من أن ترجع إلى سبب واحد ، إلا أنه لا يمكن أن نذكر أن التضخم السكانى مع وجود مستوى معيشى معقول يسمح بثقافة وشعور قومى معين قد يؤدى في الأجل الطويل ومع وجود عوامل أخرى ضاغطة إلى توتر شديد في الداخل قد يؤدى إلى ما يشبه الانفجار السياسي الذي يدعو إلى الحرب .

ويري لستر براون Laster Bronأن هناك دولاً كثيرة وصلت إلى حد التخمة السكانية لدرجة أصبح معها إنتاج الطعام داخل حدودها لسكانها أمراً مشكوكاً فيه لأن ندرة موارد الثروة الزراعية تجعل هذه الدول مضطرة إلى استيراد طعامها من الخارج أي من الدول التي تحقق فائضاً في السنة في إنتاج الطعام وخاصة القمح ، ولذلك فهذه الدول تقع تحت الضغط السياسي للدول الغنية المنتجة للطعام .

وهنا يؤكد لستر أن نسبة كبيرة من الثقل السياسي الدولى بدأت تنتقل من الدول المهيمنة

على رأس المال والمستحوذة على التكنولوجيا إلى تلك الدول المنتجة للمادة الأولية من الطاقة المحركة من الطعام .

ومعني هذا أن القوة السياسية الدولية سوف تنتقل في القريب العاجل إلى الدول المنتجة للطاقة المحركة للبترول مثلاً ، وإلى الدول المنتجة للطعام أو ذات الوفرة التصديرية في القمح كالولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا [12] .

3- السكان ظاهرة اقتصادية :

تعتبر المشكلة السكانية ذات أبعاد اقتصادية من حيث العدد ومعدلات المواليد والوفيات، والزيادة الطبيعية كانت منذ زمن سحيق في التاريخ الإنسانى موضع دراسة علمية متعمقة من جانب الفلاسفة والاقتصاديين القدماء ، فالأدب الفلسفى في الصين القديمة ملئ بدراسات ذات طابع سكانى ، والحكماء الصينيون في عهد كونفوشيوس كانوا على علم تام بأن الزيادة السكانية قد تؤدي إلى الإقلال من ناتج الفرد في المتوسط وإلى تخفيض معيشة الجماهير ، وهي الفكرة التي يقول بها أئمة الاقتصاد المعاصر .

والكتابات الاقتصادية المعاصرة أكثر واقعية لأنها تدرس الزيادة السكانية في العالم بطريقة رقمية ، ثم تناقش مواقع هذه الزيادة المفرطة بين مناطق العالم المختلفة ، وأثر هذه الزيادة على دخل الفرد في المتوسط وعلى ظهور البطالة ، وعلى التكوينات الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية والتطوير.

فالمشكلة السكانية ظاهرة اقتصادية لها أهمية وذلك من حيث :

(أ) أن ثلثي سكان هذا العالم يعيشون دون المستوى الإقتصادي المكن والمتاح لهم، ولذلك فهم يهدفون إلى التنمية الاقتصادية وذلك لتغيير حالتهم وإيجاد التوازن بين الإنتاج المادي والإنتاج البشري ، وما لم يتحقق ذلك التوازن تنخفض المعدلات السنوية للتنمية .

(ب) أن الزيادة السكانية في العالم يتركز أغلبها في الدول النامية وهذا مؤشراً مخيفاً بين عدد السكان في هذه الدول النامية وبين إنتاج الطعام .

(ج) ارتفاع معدلات المواليد واستمرار هذا الارتفاع سنوات طويلة يؤدى إلى خلق هيكل عمرى معين يمكن رسمه على شكل مثلث ذى قاعدة عريضة جداً مدبب أعلاه ، فقاعدة المثلث ستكون الأعمار الصغيرة قبل سن الإنتاج، على حين تقل نسبة كبار السن الذين

سيوضعون في أعلى المثلث العمرى ، ففى الشعبين الهندى والباكستانى نجد أن أكثر من 60% من المجموع الكلى للسكان مكدسون في فئات العمر الأقل من تسعة عشر عاماً ، أي مازالت بعد مستهلكة ولم تدخل سن الإنتاج ، وكذلك ما يقرب من 52% من مجموع السكان في مصر في فئات العمر الأقل من تسع عشرة سنة ، وهنا تكمن إحدى نقاط الضعف في الاقتصاد القومى، ويضاف إلى ذلك نسبة إعالة أخرى تتمثل في كبار السن الذين يزيدون عن الستين ونسبة كبيرة من السيدات غير العاملات [13].

ونستخلص من ذلك أن ظاهرة الطفولة الثقيلة الأعباء التي تعتبر بحق المظهر المباشر للعوامل السكانية إنما تؤدي إلى :

1- زيادة الاستهلاك .

2- انخفاض المدخرات الشعبية .

وبذلك تعتبر المشكلة السكانية ظاهرة اقتصادية على جانب كبير من الأهمية تخيم بثقلها وعواملها على الغالبية الساحقة من الدول النامية والمتخلفة

رابعا : المشكلة السكانية واستنزاف الموارد :

حسب توقعات الأمم المتحدة فإن عدد السكان سوف يصل إلى نحو 5.5 بليون نسمة في عام 2025 ، وسوف تبلغ الزيادة في البلاد النامية ما يزيد على 95% من الزيادة الكلية وهي 3.2 بلايين بينما تبلغ الزيادة في البلاد المتقدمة مائتي مليون نسمة .

وتدل هذه الأرقام على أن البلاد الفقيرة تزداد فقراً ، بينما البلاد الغنية ستواصل زيادة ثرواتها ، لأننا إذا أردنا أن نحافظ على مستوى كلا الطرفين ، يجب أن تنال الدول النامية النصيب الأكبر من الزيادة في الإنتاج العالمى ، وذلك يعني أن يزيد معدل الإنتاج في البلاد النامية أضعاف أضعاف إنتاجها الحالى[14].

والمشكلة السكانية لها تأثير سلبي خطير على الموارد الطبيعية الزراعية التي تتمثل في الأرض والماء وإنتاج الغذاء ، والسكان هم أولاً : المستهلكون للمنتجات الزراعية ، والذين ينبغي على الزراعة أن تفى باحتياجاتهم أساساً من الغذاء ثم من المنتجات الزراعية الأخرى ، وهم ثانياً : المنتجون أي الزراع ، الذين يستثمرون الموارد الطبيعية الزراعية في تحقيق الإنتاج الزراعى المطلوب .

والإنسان كائن حى ليس له بقاء دون الغذاء ، وتزايد عدد السكان عبر التاريخ ارتبط

عضوياً بقدرتهم على استثمار الموارد الطبيعية الزراعية المتاحة لهم في إنتاج الغذاء ، وبتنامى هذه القدرة تنامى عدد السكان وأزدهر الجنس البشري .

والزيادة في عدد السكان تعني ببساطة :

1- الحاجة إلى المزيد من الغذاء وخامات الكساء للوفاء باحتياجات السكان الجدد ، وهذه أعباء تقع مباشرة على عاتق الزراعة ، كما أن هجرة السكان الريفية إلى المناطق الحضرية يزيد من أعباء الزراعة بسبب تغير نمط الغذاء المطلوب فضلاً عن كميته .

2- الإقتطاع من الموارد الطبيعية الزراعية (الأرض والماء) للوفاء باحتياجات السكان الجدد في المجالات الأخرى .

3- في كثير من الحالات وخاصة في الدول النامية يُستقطع من الاستثمارات التي يمكن أن توجه للتنمية الزراعية ، بل أنه في بعض الحالات تستخدم فوائض الزراعة ليس لتنمية قطاع الزراعة ، ولكن لتنمية قطاعات أخرى تحت ضغط احتياجات السكان المتزايدين .

4- يمكن أن تشكل زيادة السكان ضغطاً شديد الأثر في البيئة بدءًا بالرعى الجائر و إزالة الغابات ، ومروراً بتلوث البيئة وحتى تآكل مورد الوعاء الوراثي [15].

ومع الاتجاه المتسارع في الزيادة السكانية التي يشهدها العالم بأسره لم تتغير المساحة الكلية للأرض المستثمرة في المجالات الزراعية المختلفة ، ومن ثم نقص ما يخص الفرد الواحد بنفس مقدار الزيادة السكنية .

وهكذا نجد على المستوى العالمي ، عدم مواكبة عمليات استصلاح أراضي جديدة وإدخالها في مجال الاستثمار الزراعى للزيادة السكانية ، الأمر الذي يعبر بصورة واضحة عن محدودية هذا المورد الطبيعي (الأرض الزراعية) وصعوبة إضافة أراضي جديدة ، لأسباب عديدة منها عدم وجود أراضي يمكن استصلاحها أو عدم توافر مورد الماء اللازم لريها، أو عدم توافر الاستثمارات أو الظروف المناخية المناسبة ، أو غيرها .

وكذلك مورد الماء ، كما هو الحال بالنسبة لمورد الأرض الزراعية فهو محدود بطبيعته ، ونصيب الفرد منه آخذ في التناقص تبعاً للزيادة السكانية ، والمصادر الرئيسية للموارد المائية المتاحة للزراعة ثلاثة هي :

(أ) الأمطار: وهذا المورد يمكن اعتباره ثابتاً .

(ب) الأنهار : وجزء كبير منها تم استثماره بالفعل في مشاريع الرى الصناعي في معظم

دول العالم ، وجزء آخر غير قابل للاستثمار كما هو الحال بالنسبة لنهر الأمازون في البرازيل والكونجو في زائير وهما من أضخم أنهار العالم ، ولكن المناطق المجاورة لهما ليست في حاجة إلى مياههما .

(ج) **المياه الجوفية** : وهذا المورد محدود ، واستثمر في العديد من الدول إلى الحد الأقصى[16].

ومن حيث إنتاج الغذاء فتدل الإحصائيات على أن النمو الكبير الذي تحقق في إنتاج الغذاء جاء أساساً من خلال الارتقاء بإنتاجية وحدة المساحة من الأرض وليس من خلال زيادة المساحة المزروعة ، أي من خلال استخدام تكنولوجيا ومدخلات إنتاج أفضل ، وكذلك أن النمو في الإنتاج واكبه نمواً مماثلاً في عدد السكان ، ومن ثم جاء التحسين في مستوى ما يخص الفرد الواحد محدوداً للغاية ، وفي ضوء محدودية الموارد الطبيعية من أرض وماء وصعوبة زيادتها واستمرار الزيادة السكانية، حتى إن جاءت مستقبلاً بمعدلات أقل ، سوف يتركز اعتماد العالم مستقبلاً على التكنولوجيا، سواء للوفاء باحتياجات السكان الجدد أو لتحسين ما يخص الفرد بوجه عام، ومن هنا فإن قدرة الإنسان على تطوير طبيعة زراعية تصبح بالغة الأهمية.

خامسا : نظريات السكان :

تشير الدراسات السكانية إلى أن الاهتمام بدراسة السكان بدأت من العصور القديمة ، وقد استندت إلى اتجاهات فلسفية على عكس الدراسات التي استندت إلى الاتجاه العلمي في وقتنا المعاصر ، حيث بدأت الدراسات السكانية التي تستند إلى الاتجاه الفلسفي على يد الفلاسفة من المفكرين أمثال : ابن خلدون ، أرسطو ، أفلاطون .

وقضية السكان والمجتمع قد أخذت اتجاهاً علمياً متنامياً وملحوظاً من جانب علوم كثيرة مثل علم الاقتصاد ، وعلم الإحصاء ، وعلم الجغرافيا ، وعلم الاجتماع بهدف تحليل الظاهرة السكانية وتفسيرها والتنبؤ بانعكاساتها في المستقبل ومدى ما يمكن أن تحدثه من آثار ، والاتجاه العلمي لتناول هذه الظاهرة قد بدأ على يد " مالتس " .

والدراسات السكانية تستند لاتجاهات أساسية مختلفة في هذا المجال الحيوى المهم ويمكن الإشارة إلى أهمها فيما يلي[17]:

i- **نظرية مالتس** Thomas Robert Malthus:

فهو أول من نبه إلى المشكلة الناتجة عن زيادة السكان بدرجة تفوق الموارد ، وما يترتب على ذلك من آثار ، وقد حظيت النظرية المالتسية ، بأهمية كبرى في مجال الدراسات السكانية فهي أول من اهتم بدراسة السكان بطريقة عملية إحصائية تعتمد على الدليل العلمي ، وقد واكبت هذه النظرية فترة هامة من تاريخ أوروبا شهدت فيها عدة تغيرات هامة في المجال الاجتماعي والاقتصادى والسياسي والفكرى .

وقد رفض " مالتس " الأخذ بتيار التفاؤل الذي كان سائداً في ذلك الوقت بصدد المسألة السكانية ، ولذلك فقد نشر مقاله الأول عن السكان عام 1789 دون ذكر اسمه خشية إلصاق تهمة التشاؤم بآرائه ، في حين نشر مقاله الثاني بعد خمس سنوات في عام 1803 .

وتقوم نظرية " مالتس " على عدة أسس تحدد النظرية العامة للسكان في رأيه وأسس نظريته هذه تتمثل فيما يلي :

- أن الغذاء ضروري لحياة الإنسان ، وأن الشهوة الجنسية بين النوعين ضرورة أيضاً وأنها ستبقي على ما هي عليه على مر الزمان .
- أن قدرة السكان في التزايد أعظم من قوة الأرض في إنتاج وسائل العيش للإنسان .
- يتزايد السكان - إذا لم يَعُقْ نموهم عائق - حسب متوالية هندسية وفقاً للأرقام (1,2,4,8,16,32,64,128,256... إلخ) في الوقت الذي يتزايد فيه القوت في شكل متوالية حسابية تبعاً للأرقام (1,2,3,4,5,6,7,8,9 ... إلخ) .

وعلى ذلك فخلال قرنين من الزمان يكون عدد السكان بالنسبة للموارد الغذائية كنسبة (256 إلى9) ، وبعد ثلاثة قرون تصبح النسبة (4096 إلى13) .

وطبقاً لفكرة المتوالية الهندسية فإن عدد السكان من الناحية النظرية يمكن أن يستمر في التزايد إلى ما لا نهاية .

- أن الطبيعة تفرض قيوداً على نمو السكان ، وأن هناك نوعين من الموانع يساعدان على الحد من الزيادة السكانية ، ويحققان تعادلاً بين السكان والغذاء ، وقد أطلق على العوائق الأولي العوائق الإيجابية ، وأطلق على الثانية العوائق المانعة ، وفيما يلي تبيانهما :
- **العوائق الإيجابية** : وهي متعددة وتشمل كل عوامل البؤس التي تنقص عدد السكان بتقصير الحياة البشرية مثل ارتفاع معدل الوفيات ، الظروف السيئة لتشغيل الأطفال ،

والحرف المضرة بالصحة ، والأعمال الشاقة القاسية ، والعوامل الطبيعية غير المواتية ، والفقر الشديد ، وضعف التنشئة الاجتماعية ، وازدحام المدن الكبرى ، والإفراط بأنواعه ، وكل أنواع الأمراض والأوبئة والحروب والمجاعات والجرائم ... إلخ .

- **العوائق المانعة** : وهي تشمل الضبط الأخلاقى المتمثل في تأخير سن الزواج مع الاحتفاظ بسلوك عفيف يكبح الشهوة الجنسية لدى الإنسان ، مع اتخاذ السبل والإجراءات التي من شأنها منع الفقراء من الزواج وكثرة الإنجاب ، في حين تتمثل الموانع الأخرى في تجنب الرذيلة كالفوضى الجنسية وانتهاك حرمة الزوجية وإنتاج أطفال غير شرعيين وزيادة عدد اللقطاء .

- دعم " مالتس " آراءه مستشهداً ببعض الظروف التي سادت في عصره ، ففي الولايات الشمالية الأمريكية ازداد المجتمع بسرعة نتيجة الهجرة المتلاحقة والظروف الاجتماعية والاقتصادية الملائمة مما جعل السكان يتزايدون فعلاً زيادة سريعة كل خمسة وعشرين عاماً تقريباً ، كذلك استشهد بإنجلترا في ذلك الوقت إذ توفرت الرعاية الفائقة بالزراعة ، حيث أمكن – بالكاد – معادلة الإنتاج الأصلى كل خمسة وعشرين عاماً أيضاً [18].

كما أدخل " مالتس " بنظريته هذه على التفكير الإقتصادي التقليدى في ذلك الوقت ثلاثة مفاهيم جديدة هي :

1- **مفهوم الحركة** : إذ بين " مالتس " أن المجتمعات ليست راكدة أو جامدة على حد تعبير رجال الاقتصاد والمعاصرين في ذلك الوقت ، بل هي حية متحركة ، ويتمثل عنصر الحركة والحياة بها في تغير العلاقة القائمة بين السكان من ناحية والموارد من ناحية أخرى .

2- **مفهوم الشدة أو التقشف** : عارض " مالتس " بشدة تقديم الإحسان للفقراء كحل للمشكلة، إذ ندد بكل التنظيمات الخيرية التي تقدم المساعدات للمعوزين والمعدمين ، وقال أن أي عون يقدم للفقراء يزيد من عددهم لأنه يخمد الشعور بالمسئولية ويجعلهم يعتمدون على المجتمع في تربية أولادهم .

3- **مفهوم التشاؤم** : فقد كان يخشي دائماً أن تؤدي الزيادة في السكان إلى انتشار الفقر والأمراض والنضال الطبقي والحروب ، وكان يعتقد أن الإنسان يمكن أن يكون له أثر في إيجاد هذا التوازن والتحكم في هذه الزيادة .

- نقد نظرية مالتس :

أثارت نظرية " مالتس " في السكان جدلاً واسعاً فبينما لاقت استحساناً وقبولاً لدي الكثير من العلماء مثل (دارون) الذي كان شديد الإعجاب بها ومن المتحمسين المبالغين لها، حيث رأى فيها تأكيداً لنظرية النشوء والارتقاء في مجال المجتمع البشري ، كما دعمها (ريكاردو) وقوى نزعتها التشاؤمية ، ورأى فيها (جون ستيوارت مل) العلاج الوحيد لأمراض المجتمع كلها ، إلا أن " مالتس " مع ذلك قد وجهت له موجة شديدة من النقد في حياته وبعد مماته ، وتتلخص أهم أوجه النقد فيما يلي :

- لم يزد سكان العالم حسب المتتاليات التي ذكرها مالتس ، أو حتى بنسبة قريبة منها، حتى أن أوروبا نفسها عانت من نقص كبير في المواليد بعد أقل من قرن من ظهور رأى " مالتس " ، وهو ما يخالف متتالية الهندسية .
- أغفل مالتس دور التقدم العلمي في زيادة الموارد الغذائية ، في مجال مضاعفة إنتاج الحبوب والفواكه والخضروات والإنتاج الحيوانى وغيرها ، كما أن هناك مساحات شاسعة غير مستثمرة في العالم ومن الممكن الحصول على إنتاج أوفر بتحسين سبل الإنتاج واستعمال الوسائل الفنية في الزراعة والصناعة .
- أهمل دور الموارد الطبيعية الأخرى التي لا تتصل بالإنتاج الزراعي وأيضاً تجاهل دور المخترعات والتنظيم الاجتماعي في المسألة السكانية .
- تجاهل الأثر الناجم عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة واعتبرها أحد الوسائل المرذولة .
- قد لا تكون الزيادة السكانية ضارة في كل الأحوال خاصة إذا وجهت توجيهاً سليماً، وتحقق الاستغلال الأمثل للأفراد في مجالات التنمية الحقيقية والمطلوبة في المجتمع ، فقد تكون الزيادة أمراً ضرورياً ومطلوباً في المجتمع ، وهذه مسألة نسبية تتوقف على العلاقة بين العدد وموارد الثروة المتاحة في المجتمع .

وإجمالاً فإن نظرية " مالتس " السكانية مهما واجهت من معارضة أو نقد، فهي تُعد أول ما أوضح للرأي العام أهمية هذه المشكلة التي تعتبر في وقتنا الحاضر من أهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه جميع الدول النامية وبوجه خاص في قارتى أفريقيا وآسيا ، وتحتاج إلى تخطيط شامل للعلاج[19] .

2- النظريات الطبيعية :

وهي تعتبر أن الطبيعة قوة ذاتية تتحكم في نمو السكان ومعدل تزايدهم ، وأن قدرة الإنسان تقف عاجزة أمام التحكم في عدده ، حيث أن هناك قوة طبيعية خارجة عن الإنسان وأقوى منه هي التي تحدد معدل نموه .

ومن أهم رواد هذا الاتجاه كل من ميشيل سادلر ، وتوماس دبلدى ، وهربرت سبنسر ، وكورادوجينى ، وفيما يلي نستعرض آرائهم وتوجهاتهم :

(أ) ميشيل سادلر Michael Sadler:

يذهب " سادلر " إلى أن تكاثر السكان عملية بيولوجية تتحكم في نفسها بنفسها ، فإذا ما وصل بلد من البلاد إلى درجة من الكثرة ، تدخلت العوامل البيولوجية لحمايتهم من التضخم الزائد عن طريق إنقاص قدرة الإنسان الفسيولوجية على الإنسال، ووفقاً لمبدأ تزايد الجنس البشري فإن قدرة الإنسان على التناسل تتناسب تناسباً عكسياً مع عدده ، بمعني أن الطبيعة ممثلة في العوامل البيولوجية هي الكفيلة بتحديد العدد الأنسب للسكان من خلال زيادة قدرته على الإنسال إذا قل عدد المجتمع ، كما يحدث العكس بأن تتدخل العوامل البيولوجية لإنقاص القدرة على الإنسال إذا زاد عدد المجتمع عن حد معين .

كما اعتقد " سادلر " بأن السعادة والغنى تضعف من الخصوبة ، وأن الحرمان من الترف يشجع على التناسل وينمي القدرة عليه ، وقد أشار " سالدر " إلى أن كل مرحلة يمر فيها المجتمع تجاه الرفاهية والترف ينقص فيها عدده ، إلى أن يصل عدد سكان المجتمع إلى نقطة يبلغ عندها أكبر عدد من السكان أقصي درجة ممكنة من السعادة ، وهو يعارض بذلك آراء " مالتس " بأن تزايد السكان ينجم عنه تزايد آخر في شكل متوالي ومستمر ، كما أن الاختلاف في درجة القدرة على التناسل تتأثر لا بالبؤس والرذيلة ، بل بالسعادة والغني وذلك باستثناء حالات البؤس الشديد .

ومن أهم أوجه النقد التي وجهت لنظرية " سالدر " أنها لم تقم على أساس من دراسة كل الحقائق المعروفة عن نمو السكان ، مما يبعد بينها وبين القوانين الطبيعية الثابتة ، كذلك لم تميز بين القدرة على الإنسال وبين النمو الفعلي للسكان ، في الوقت الذي أثبت فيه " مالتس " أن عدداً من السكان قد يكون قوياً في مقدرته على التناسل ، ولكن تكاثره أو مدى نموه وتزايده يكون ضعيفاً أو معدوماً نتيجة لارتفاع نسبة الوفيات ، وقد يكون " سادلر " قد فطن إلى ذلك ولكنه كان مهتماً بالتدليل على عدم وجود تعارض بين مقدرة الإنسان على التناسل

من جهة ، وقدرته على إنتاج القوت من جهة أخرى ، فانساق إلى القول بأن قدرة الإنسان على التناسل تميل إلى التناقص كلما نقصت قدرته على إنتاج القوت بسبب تضاعف عدد السكان [20].

(ج) هربرت سبنسر Herbert Spencer:

يؤكد " سبنسر " في نظريته أن في الطبيعة تنافراً بين الذاتية والتوالد ، فكلما ازداد ما يبذله الفرد من جهود لتأكيد وجوده ونجاحه ضعفت جهوده في الإنجاب ، ويعتقد سبنسر أن الغذاء يزيد من القدرة على التناسل ، وأشار إلى أن الحياة عند كثير من المخلوقات تبدأ في وقت من العام يكون فيه الدفء كبيراً مما يساعد على وجود مؤونة غذائية ، وأن الغذاء المتزايد يجعل حياة الفرد سهلة وتكفل حاجاته في يسر ، وبناء على ذلك يؤدى الرخاء إلى تزايد السكان .

ويمكن تلخيص نظرية " سبنسر " في النقاط الموجزة التالية :

1- أن الغذاء الجيد يزيد من القدرة على التناسل ، وأن الرخاء يؤدى إلى تزايد السكان .

2- أن هناك تعارضاً بين التناسل والنضوج الذاتي، لأن المخلوقات كلما ارتفعت وتطورت من الأشكال الدنيا للحياة ، نقصت خصوبتها ، فإذا كانت الأجسام العضوية الدنيا ذات قدرة ضعيفة جداً مما يجعلها لا تستطيع المحافظة على نفسها فإنها تتكاثر بدرجة كبيرة حتى لا تفني ، وإذا كانت الأشكال العليا للأجسام العضوية تنفق جزءًا كبيرًا من قوتها ونشاطها في إنضاج ذاتيتها وبناء شخصيتها ، فإنه لا يتبقي لها إلا القليل لبذله في مجال التوالد والإنجاب.

ولقد دعم " سبنسر " اعتقاده بناء على ما لاحظه من قلة النسل بين السيدات المشتغلات في المهن الفكرية واللائى كن ينتسبن إلى طبقات عليا وينلن رعاية صحية أفضل إلا أن تناسلهن يكون ضعيفاً بسبب الإجهاد الذهني والعجز عن إرضاع أطفالهم ورعايتهم ومدهم بالغذاء الطبيعي .

ولذلك أكد " سبنسر " أنه كلما ازداد ما بذله الفرد من جهود لتأكيد ذاته ووجوده ونجاحه ضعفت قدرته على الإنجاب والتوالد [21].

وتعتبر نظرية " سبنسر " إطاراً نظرياً مكتملاً إلى حد بعيد ، فضلاً عن إنها أفكار قد دخلت ميدان السكان بعد " مالتس " واستندت إلى عوامل التطور الاجتماعي في تفسير نمو

السكان وتحقيق التوازن بين أفراد المجتمع ، إذ جاءت أفكاره لتحقق صورة النسق الاستنباطي الذي ينطوى على مجموعة قضايا بعضها مسلمات مثل تسليمه بأثر الغذاء في القدرة على الإنجاب ، وافتراضه بأن هناك تعارضاً بين التناسل والنضوج الذاتي ، ثم انتهائه إلى النتيجة العامة بأنه كلما زاد ما بذله الفرد من جهد في إنضاج ذاته كلما قلت قدرته على الإنجاب .

(ج) كورادو جيني Corado Gini:

يفترض جيني وجود قوة طبيعية تعمل من تلقاء نفسها في تحديد عدد سكان المجتمع ، وأهم الأفكار التي تضمنتها نظريته هي :

- أن أي جيل سكانى يأتي من نسبة تتراوح بين 1/3 ، 1/8 الجيل السابق
- أن العوامل السكانية تتمكن خلال فترة قصيرة من الزمن من تغيير التركيب الجنسي أو البيولوجي للمجتمع ، فنسبة الإنجاب المنخفضة لدي الطبقات العليا تعمل على خلق صعود مستمر من الطبقات الدنيا لشغل الفراغ الذي يوجد فيها .

وإن هذا الانخفاض في الخصوبة لا يلبث أن يعم بين معظم طبقات المجتمع ، فتصبح الطبقات الدنيا بدورها قليلة الإنجاب هي الأخرى ، ويكون مصيرهم كمصير السابقين عليهم لأنهم سرعان ما يفنون لتحل محلهم موجات أخرى من الطبقات الدنيا .

- أن المجتمعات تتميز في مرحلة تكوينها بخصوبة مرتفعة سواء أكانت أصلية في المكان الذي نشأت فيه أم هاجرت إليه .
- بعد أن يصبح المجتمع مكتظاً بسكانه نسبياً وبدرجة تفوق طاقته يضطر جزء من سكانه إلى الهجرة ، وهم أصلح عناصر المجتمع وأكثرهم نشاطاً وحيوية وخصوبة ، وهو أمر يساهم في انخفاض درجة الخصوبة ونقص عدد السكان ، ويعم الرخاء وتزدهر التجارة والنشاط الاقتصادي وينمو التصنيع ويزداد الاهتمام بالفنون والآداب ، ويحل المستثمرون ورجال الأعمال والمال محل أولئك الذين فقدهم المجتمع والمتصفون بالخصوبة العالية [22].
- تبدأ مرحلة اضمحلال المجتمع نتيجة نقص الخصوبة وفقده أصلح عناصره ، وكأثر لارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر وتقهقر الزراعة ونقص الأيدي العاملة ، وتتأثر الصناعة والتجارة وتحل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وسوء حاله العمال ويزداد الصراع والتذمر والضعف وتشتد رقابة الدولة على الحياة ويستمر المجتمع في التدهور

حتى الفناء الذي ينتهي بمرحلة استعمار أو تبعية لقوة خارجية أو بهجرة جماعية أو شبه جماعية منه إلى مجتمع آخر .

وعلى الرغم من أن أفكار جينى تمتاز بأنها تمثل عملاً نظرياً يكاد يصل إلى حد الاكتمال من حيث البناء ، هذا فضلاً عن أنها أضيفت إلى ميدان السكان في فترة لاحقة على أفكار " مالتس " ، واستندت إلى العوامل الاجتماعية في تفسير نمو السكان وتغيرهم ، ومثل هذه الأفكار قد جاءت لتحقيق صورة قريبة نوعاً من فكرة النسق الإستنباطى الذي ينطوى على مجموعة قضايا بعضها أخذ صفة المسلمات مثل التسليم بفكرة تطور المجتمع خلال مراحل محددة ، وافتراضه فهم وتفسير نمو السكان ، وعلى الرغم من أن جينى قد قدم جهداً لا بأس به في سبيل تأكيد أهمية العوامل الاجتماعية في تفسير نمو السكان وتغيرهم ، إلا إنه لم ينجح في استخلاص قانون عام يؤكد هذا التفسير ، كما أنه استمد وقائع نظريته من تاريخ بعض الشعوب (الرومان و اليونان) في الوقت الذي توجد فيه شعوب أخرى مثل الصين والهند أخذت في تطورها اتجاهاً مختلفاً عن اتجاه تطور المجتمع الذي تبناه جينى ، فالمجتمعات في تطورها لم تسر في نفس الخط الذي وضعه جينى لنشأة المجتمعات ونموها واضمحلالها[23] .

3- النظريات الاجتماعية :

تفسر هذه النظريات المسألة السكانية في ضوء الظروف والعوامل الاجتماعية التي تؤثر على اتجاهات الإنسان في تحديد نسله ، وهي بذلك تعتبر أن نمو السكان يرجع إلى أي قانون طبيعى ثابت يتحكم في العامل الجيولوجى للإنجاب ، ومن أهم رواد هذا الاتجاه :

(أ) كارل ماركس Carl Marx:

يذكر " كارل ماركس " أن الفقر والشقاء يرجعان إلى أي ميل طبيعى في الإنسان إلى إنجاب عدد من الأطفال يزيدون على قدرته على إعالتهم ، وأن الفقر والبؤس إنما يدينان بوجودهما في زمان ومكان معينين إلى النظام الإقتصادي الذي يكون سائداً فيهما ، فيعجز عن تشغيل أفراد المجتمع تشغيلاً كاملاً .

كما قرر ماركس أنه لا يوجد قانون عام ثابت للسكان ، وإنما لكل عصر ولكل مجتمع قانون للسكان خاص به ، ينتج عن الظروف الخاصة السائدة فيه، ففى المجتمعات الرأسمالية يتزايد رأس المال الثابت (الآلات) بسرعة تفوق تزايد رأس المال المتغير (العمال) ف تؤدي زيادة رأس المال الثابت إلى الاستغناء عن جزء من رأس المال المتغير ، بمعنى آخر يؤدى تراكم

رأس المال في صور سلع إنتاجية إلى نقص الحاجة إلى العمال ، لأن هذه السلع تميل إلى احتلال مكان العمال ، فالعمال ينتجون الوسائل التي تجعلهم يتحولون إلى نوع من الفائض ، ويرى ماركس أنه لن يكون هناك سكان فائضون عن الحاجة ولا فقر ولا شقاء وبؤس إذا تحول النظام الرأسمالى إلى اشتراكى فظروف الزمان الاقتصادية هي التي تخلق مشكلة السكان ، وليست بعض الخواص الثابتة في الطبيعة .

ويؤخذ على " ماركس " أنه تجاهل العوامل التي تؤثر في النمو الحقيقى للسكان وأغفل التفكير في إمكان وجود ضغط للسكان على الموارد، حتى في ظل النظام الشيوعى أو الاشتراكى الذي أراد أن يستبدل النظام الرأسمالى به[24] .

(ب) آرسين ديمون Arsen Dumont:

يرى " آرسين ديمون " أن الفرد في المجتمع يميل إلى الصعود والارتفاع إلى مستويات اجتماعية أعلى من بيئته في شكل حراك اجتماعي ، وإنه في عملية الارتقاء الاجتماعي هذه يصبح أقل قدرة من الناحية الاجتماعية على الإنجاب ، ذلك لأنه يبتعد عن بيئته الطبيعية ويفقد نتيجة لذلك اهتمامه بالأسرة ، حيث لا يكون لديه وقت لتكوينها ويتركز كل اهتمامه في عملية الارتقاء التي سوف تعود عليه هو شخصياً بالفائدة ، بصرف النظر عما إذا كان في ذلك فائدة أو ضرر بمجتمعه ، أو بالجنس البشري عامة ، ويسمي ديمون ظاهرة الارتقاء من طبقة دنيا إلى طبقة أعلي منها بالتقدم الاجتماعي الذي يعد من أهم الأسباب في تحديد الأسرة ، وهو يرى على هذا الأساس أن زيادة عدد السكان في المجتمع تتناسب عكسياً مع تكوين الفرد لنفسه .

وهو يعتبر أن إنهاك الفرد في تحسين أحواله الشخصية يعد علامة من علامات تدهور المجتمع وضعف الروح القومية ، وهو عامل من عوامل تفكك الأسرة وضعف الإنجاب ، كما يشير إلى أن الهجرة إلى المدن هي عامل سلبى آخر في تنمية المجتمع .

وعلى الرغم من أن نظرية "ديمون" لا تعطي تفسيراً كاملاً لهبوط نسبة المواليد في كثير من الدول ، فإنها لا تخلو من القيمة من وجهة النظر الاجتماعية من حيث إنها لفتت الأنظار إلى أهمية الظروف الاجتماعية التي تسود في مجتمع يتزايد سكانه أو يتناقصون[25] .

سادسا : آثار المشكلة السكانية :

مما لاشك فيه أن النمو السكاني ، وسوء توزيع السكان على الأرض والتركيب العمري غير المناسب له آثار متعددة على حياة البشر ، حيث يرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بمسألة الأمن البيئي من خلال التأثيرات التي يحدثها السكأن في موارد الأرض التي تلبي حاجات البشر ، فقد ترتب على زيادة السكان وما يتبعها من أنشطة بشرية فقدان التربة لخصوبتها أو تعريتها ، وحدوث حالات تصحر ، والإفراط في الرعى في الأراضي العشبية أو ما يعرف بالرعي الجائر ، واختفاء بعض أنواع الحيوانات والنباتات فتناقصت مواطن صيد الأسماك وانكمشت الغابات ، وتلوث الهواء والماء والتربة والغذاء وحدثت تغيرات مناخية ، وكل هذه الآثار جعلت حياة البشر محفوفة بالمخاطر والآلام .

وفيما يلي أهم الآثار التي تتأثر بها الدول نتيجة للزيادة السكانية غير المناسبة [26] :

1- الآثار الاقتصادية :

تتأثر الأوضاع الاقتصادية في أية دولة نتيجة للزيادة السكانية المستمرة في عدد السكان ، حيث يتبع ذلك ارتفاع عبء الإعالة نتيجة ارتفاع معدلات الخصوبة وارتفاع نسبة الأطفال الذين يقع عبء إعالتهم على مجموعة من المنتجين حيث تتسع قاعدة الهرم السكاني وتزداد نسبة غير القادرين على العمل من الأطفال إضافة إلى كبار السن والمرضى والمرأة غير العاملة .

ومن الواضح أن عبء الإعالة الذي يقع على عاتق الفئة المنتجة من السكان يرتفع في المجتمعات النامية نتيجة لزيادة نسبة الأطفال الأقل من 15 سنة إضافة إلى فئة الشباب ممن هم في المدارس والجامعات و كبار السن والمرضى والمرأة غير العاملة .

ومما يقلل من عبء الإعالة في هذه المجتمعات ، وإن كان أمراً غير مرغوب فيه ، هو تشغيل الأطفال وإقحامهم على سوق العمل ، إضافة إلى قلة نسبة كبار السن من السكان مما يقلل من الإنفاق على أبواب الخدمات التي تقدم لكبار السن والتي تلتزم بها الدولة من أجل الحفاظ على حياة البشر .

ونتيجة لعدم التوازن بين النمو السكاني ونمو الناتج القومي فإن نصيب الفرد من الناتج القومي يتناقص ، ويحدث ذلك نتيجة لانخفاض نصيب الفرد من المساحة المزروعة من الأرض، وبالتالي نصيبه من المساحة المحصولية (مساحة الأرض مضروبة في عدد مرات زراعتها في

النعام) مما يؤدى إلى عدم كفاية إنتاج المحاصيل الزراعية لحاجات السكان ، مما يعني نقص قدرة الإعالة للأرض والتي يقصد بها قدرة الأرض على إنتاج الغذاء وتزويد سكانها بمتطلباتهم المعيشية التي تضمن استمرارهم وبقاءهم بصورة مستقرة ، وهذا يؤدي إلى اعتماد الدولة على استيراد المحاصيل اللازمة لاحتياجات السكان.

كما أن الزيادة السكانية المستمرة تؤدي إلى تعثر عملية التنمية ، نظراً لعدم وجود موارد مالية كافية للتنمية حيث تلتهم الزيادة السكانية التقدم الحادث في التنمية ، وهذا يؤدى إلى تقلص فرص العمل وانتشار البطالة بين القادرين على العمل ، كما أن هجرة السكان من الريف إلى الحضر سعياً للحصول على فرص عمل خاصة مع ارتفاع نسبة كثافة السكان على الأرض الزراعية أدى إلى تضخم المدن وزيادة الكثافة السكانية بها ، مما يشكل ضغطاً على المرافق العامة ، وخلق مشاكل عديدة في الإسكان والمواصلات وتوفير المياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات . بمعني زيادة معدلات الهجرة الداخلية وأثر ذلك على إنتاجية القرية من ناحية والخدمات في المدينة من ناحية أخرى [27] .

2 الآثار الاجتماعية :

يترتب على مشكلة زيادة السكان مع تعثر جهود التنمية ونقص الموارد العديد من المشكلات الاجتماعية خاصة في مجالات التعليم والإسكان والرعاية الصحية ، ففى مجالات التعليم تعجز الدول عن توفير المدارس التي تستوعب أعداد الأطفال ، فتزداد الأمية ، كما يزداد أعداد التلاميذ في الفصول ، وتتدهور حالة المباني وتعجز الدول عن توفير الإمكانيات الضرورية للتعليم الجيد من معامل وأدوات ووسائط تعليمية مما يؤثر سلباً على العملية التعليمية ، كما أن تسرب التلاميذ وانقطاعهم عن مواصلة التعليم، وإن كانت له أسباب عديدة إلا أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمشكلة السكانية وأبعادها المختلفة .

وفي مجال الرعاية الصحية يحدث نفس الشيء حيث تعجز المستشفيات عن استيعاب أعداد المرضي ، كما أن الإمكانات المادية في الأجهزة والمعامل تعاني عجزاً في أعدادها وانخفاض نصيب الفرد من الغذاء يؤدى إلى نقص قدرة الأفراد على العمل ومقاومة الأمراض مما يزيد من أعداد المرضى ، فتزداد المشكلة حدة .

كما تظهر آثار الزيادة السكانية في مجال الإسكان حيث تتراجع أعداد المساكن اللازمة لسكنى الأسر ، وتسوء الأحوال السكنية في مناطق كثيرة نتيجة لنقص المرافق والطرق والمواصلات [28] .

كما أن هجرة السكان من الريف إلى المدن سعياً للحصول على فرص العمل يزيد من مشكلة الإسكان في المدن ، فقد يؤدي إلى ظهور مناطق سكنية عشوائية غير مناسبة صحياً ، والتي تضم الفقراء ومعتادى الإجرام ومحدودي الدخل ومحترفي الرذيلة وأصحاب المهن الهامشية .

ويترتب على ذلك ازدياد معدلات الجرائم بشتى أنواعها ، كما أن الأحوال الصحية السيئة التي تترتب على التكدس السكاني تزيد من عبء المرض ، ويتطلب ذلك إنفاق متزايد على الرعاية الصحية إضافة إلى ما تتطلبه هذه الزيادة من خدمات متنوعة .

كما تسهم العوامل البيئية الناتجة عن الزيادة السكانية في انتشار العديد من الأمراض الاجتماعية والثقافية داخل الأسرة منها :

- التفكك الأسري .
- الاغتراب .
- التوتر في الزواج وكثرة حالات الطلاق و الإخفاق العاطفي ، وما يترتب عليه من انحرافات سلوكية للرجل والمرأة وتأثير ذلك على العلاقات داخل الأسرة .

3- الآثار البيئية :

يرتبط النمو السريع في عدد السكان ارتباطاً وثيقاً بالبيئة ونظمها المختلفة ، فالأنشطة السكانية تحدث تأثيرات مختلفة في موارد الأرض التي تلبي احتياجات حياة البشر ، بل وتتسبب في حدوث تغيرات في النظم البيئية المتنوعة ، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن الأنشطة البشرية التي زادت مع ازدياد السكان أدت إلى تلوث الهواء والماء والتربة والغذاء ، وتسببت في تناقص خصوبة التربة أو تعريتها والتصحر واختفاء بعض الكائنات الحية سواء الحيوانية أو النباتية، وتناقصت الغابات ، وانكمشت مواطن صيد الأسماك واستجدت ظواهر عديدة كمشكلة طبقة الأوزون والأمطار الحمضية والضباب الدخاني وغير ذلك . كما أن كثيراً من الموارد الطبيعية غير المتجددة تتناقص بمعدلات كبيرة نتيجة للاستهلاك المتزايد لتلبية حاجات البشر .

وباختصار فإن النمو السكاني السريع فرض المزيد من الضغوط على الموارد الطبيعية البيئية ، وأحدث خللاً في النظم البيئية مما يعرض مسألة الأمن البيئي للخطر .

وتسهم كل من الدول المتقدمة والدول النامية في خلق المشاكل البيئية، فإذا كانت الدول

المتقدمة تسهم في الإخلال بالنظام البيئي ، نتيجة للارتفاع الكبير في معدل استخدامها للموارد الأساسية ، ومصادر الطاقة غير المتجددة من أجل تحسين مستوي الحياة لمواطنيها، فإن الضغط البيئي في البلدان النامية يرتبط بالفقر حيث يلجأ السكان لاستغلال الأراضى والغابات والموارد الأخرى ، لكي يظلوا على قيد الحياة ، دون الاهتمام بقاعدة الموارد التي يتوقف عليها بقاؤهم [29].

وترتبط المشكلة السكانية بارتفاع معدلات الاستهلاك واستخدام التكنولوجيا والتنمية والبيئة في علاقة معقدة متشابكة تؤثر بشكل واضح وملموس في حياة البشر ورفاهيتهم ، والأمر جد خطير ويتطلب إدارة جيدة ونهجاً عالمياً طويل المدى يسترشد بمبدأ التنمية المستدامة من أجل الحفاظ على الأمن البيئي وحياة البشر .

ثامنا : مواجهة المشكلة السكانية :

يمكن مواجهة الزيادة السكانية من خلال اتباع الأساليب الآتية :

1- الارتقاء بمستوى التعليم ونشره بين الجنسين وتحسين الوعي السكاني والصحي والبيئي.

2- استثمار مرحلة الطفولة وإعداد الأطفال ذهنياً وفكرياً وصحياً ورياضياً وخاصة أطفال القرية إلى جانب أطفال الحضر .

3- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية ، وتوجيهها وفق برامج مخططة للتنمية الشاملة .

4- العمل على تحقيق التوازن وعدم إهدار الطاقة والموارد والتوفيق بين أنشطة الإنسان والموارد والبيئة .

5- زيادة الاهتمام بموضوع تنظيم الأسرة في المجتمعات المحلية ذات الثقافات المتباينة (بدوية – ريفية – حضرية) ونشر الثقافة السكانية من جانب الهيئات الرسمية والشعبية .

6- النهوض بالوعي الصحي والبيئي والثقافي عند تنشئة الإنسان في مراحل حياته وإعلاء قيم الانتماء والمواطنة والتضحية والمشاركة .

7- التنمية في العديد من المجالات : فهي الأسلوب الأمثل لحل مشكلة الانفجار السكاني، والتخطيط الطموح من أجل بناء الإنسان وبناء المصانع واستصلاح الأراضى .

8- التنمية الاقتصادية : من خلال تخطيط الاقتصاد القومي ، وتنمية الموارد الطبيعية ،

والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية ، وتوجيهها وفق برامج مخططة للتنمية الشاملة.

9- تنمية الموارد الزراعية: وذلك من خلال التوسع في الأراضي الزراعية، وزيادة الإنتاج الزراعي ، والتوسع في التصنيع الزراعي .

10- التنمية الاجتماعية : من خلال نشر التعليم وخاصة تعليم الفتاة ، والتوسع في محو الأمية الوظيفية ، ونشر الخدمات الصحية ، وتحسين مركز المرأة ، ونشر خدمات رعاية الأمومة والطفولة ، بالإضافة إلى نشر الوعى بالمسؤولية الاجتماعية (النهوض بالوعي الصحي والبيئي والثقافي) .

11- تنمية التصنيع : وذلك من خلال زيادة عمالة المرأة ، والحد من الاستهلاك وتشجيع الادخار ، واستخدام الاكتشافات العلمية الحديثة .